سيرةُ الشاطبي

(... - ٧٩٠هـ)

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد فإن خير ماتُوزَن به أقدارُ العلماء هو ماقدَّموه في مجال العلم من بحوث ودراسات تُسهم في نهضته ، وتكشف عن جوانب منه كانت خافية ، وتُقَدِّم تأصيلاً لقضاياه ، ثم إنه لايكون لهذا العلم خَطَرُه ومكانتُه حتى يُرى أثرُه في حياة الناس ، يُقَدِّم حلولاً لمشكلاتهم ، ويُبَصِّرهم بما ينبغى أن يأخذوا به في شئونهم . وهذا ماكان يدعوه الأوائل بالعلم النافع الذى يواكب الحياة ولايكون بِمَعْزِلٍ عنها .

وإذا نظرنا في آثار أبى إسحق الشاطبى وجدنا عالما نَظَّاراً ، صاحب مشاركة فيما صَنَّف ، وإنَّ كتابه « الموافقات في أصول الأحكام » لدالٌّ على إمامته في عِلم الأصول ، ثم إنَّ كتابه الذى نُقَدِّمه الآن ، وهو كتاب « المقاصد الشافيه شرح خُلاصةِ الكافية » ليشهد كذلك بإمامته في عِلم العربية ، وكلٌّ من هذين العِلْمين يجذبه إليه ، فمن يطالع الموافقات يحسب أنَّ حياته لم تَتَّسع لغير علم الأصول وفقه الشريعة ، حتى إذا أقبل على مطالعة شرحه لألفية ابن مالك رآه كذلك علمًا من أعلام النحو ، عارفاً بتراثه وأعلامه وأصوله وقضاياه ، وكأنَّ النحو قد استفرغ جَهْدَه كلَّه . وسوف نرى من حديث الشاطبى أنَّ فِقْه العربية هو السبيل الأول لمن أراد أن يبلغ حظاً في علم الشريعة وأصولها . حتى إذا بلغ الشاطبى هذه المكانة كان لابُدَّ أن يكون مَفْزَع الناس في شئون حياتهم ، يسألونه

عن حكم الدين فيها ، وكان لابُدَّ كذلك أن يَعْرِض واقع هذه الحياة على ماتَهَيَّأ له من حكم الشريعة ، ومن هنا كان كتابه « الحوادث والبِدَعُ » ، وهو مايعرفه الناس الآن باسم الاعتصام ، وكانت كذلك فتاواه التى رواها الناس عنه ، وهى تشهد بحرصه على اتباع السنة ومجانبة البِدَع ، وقد امتُحِن الشاطبى بسبب ذلك ، حتى شكى غُرْبته عن جمهور أهل زمانه حين طلب الاستقامة على الطريق ، وهو ماسوف يحدثنا به في كتابه الاعتصام .

النشأة والطلب :

والشاطبى هو أبو إسحق إبراهيم بن موسى اللخمى ، كذا ذكر نسبه تلميذه أبو عبد الله المُجارِى في برنامجه ، وتزيدنا نسخة « المقاصد » المحفوظة بدار الكتب الوطنيه بتونس شيئاً من التعريف بنسبه ، ففى صَدْرِها : « يقول عُبَيد الله إبراهيم بن موسى بن محمد بن موسى بن أحمد بن علىٍّ اللخمىّ .... » . وقد نشأ أبو إسحق في غَرناطة ، وكانت غرناطة في ظلال الحكم الإسلامىّ جنَّةً من جنان الدنيا ، عامرة بالبساتين والخيرات . ويُمَثِّل القرن الثامن الهجرى الذى عاش فيه الشاطبى (.... – ٧٩٠ هـ) طَوْرَ النُضوج للحياة الفكرية في دولة بنى الأحمر ، أو كما تدعى الدولة النصرية (٦٣٥ – ٨٩٨ هـ) ، كما ازدهر فيها الأدب والشعر . وكانت غرناطة قاعدة هذه الدولة التى كانت تشمل القسم الجنوبى من الأندلس حتى شاطىء البحر الأبيض ومضيق جبل طارق ، وإلى غرناطة وإلى غيرها من القواعد الجنوبية انتقل النشاط العلمى بعد تخريب قرطبة ، فَحَفَلت غَرناطة بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء ، وسوف نرى ونحن نعرض لشيوخ الشاطبى صورة لهذا النشاط العلمى والأدبى :

وتدلّ آثار أبى إسحق وحواراته مع شيوخه على مابذله من جهد في طلب

العلم من مظانه ، وحِرْصِهِ على لقاء الشيوخ ، وليس هناك نَصٌّ أبلغ مما تَحدَّث هو به عن نفسه ، يقول في مقدِّمة كتابه الاعتصام : « وذلك أنِّى - ولله الحمدُ - لم أزَلْ منذُ فُتِقَ للفهم عقلى ، وَوُجِّه شَطْرَ العِلْمِ طَلَبِى ، أنظر في عقليَّاته وشرعيَّاته ، وأُصُوله وفُرُوعه ، لم أقتصر منه على عِلْمٍ دون عِلْمٍ ، ولا أفردتُ من أنواعه نوعًا دون آخر ، حسب ما أقتضاه الزمانُ والإمكانُ ، وأعطته المُنَّةُ المخلوقة في أصل فطرتى ، بل خُضْتُ في لُجَجِه خَوْضَ المحسن للسباحة ، وأقدمت في ميادينه إقدام الجرىء ، حتى كِدْتُ أتْلَف في بعض أعماقه أو أنقطع في رُفْقَتى التى بالأُنْسِ بها تجاسَرْتُ على ماقُدِّر لى ، غائبا عن مقال القائل ، وعَذْلِ العاذِلِ ، ومُعرِضًا عن صدِّ الصادِّ ، ولَوْمِ اللائم ، إلى أنْ منَّ علىَّ الربُّ الكريمُ ، الرؤوف الرحيمُ ، فشَرَح لى من معانى الشريعة مالم يكن في حسابى ، وألقى في نفسى القاصرة أنَّ كتاب الله وسنَّة نَبيِّه لم يتركا في سبيل الهداية لقائلٍ مايقولُ ..... » .

وقد هُدِى الشاطبى إلى ماينبغى أن يُطْلَب من هذا العلم ، وله في هذا كلمات تُعَبِّر عن منهج سديد في الطلب ، وإذا كانت المناهج الحديثه تدعو إلى اعتمادِ أُمَّهات المصادر في البحث ، فإننا نجد الشاطبى يقول مثلاً في فتاويه : « وشأنى ألاَّ أعتَمِد على هذه التقييدات المتأخرة البتَّةَ ، تارةً للجهل بمؤلِّفها ، وتارةً لتأخر زمان أهلها جداً أو للأمرين معًا ، فلذلك لا أعَرِفُ كثيراً منها ، ولا أقتنيه » . وسوف نذكر - إن شاء الله - شيئاً من ذلك عند حديثنا عن شرح الألفية ونهجه فيه .

ولقد كان الشاطبىُّ يعى جيِّداً أموراً يجب أن تتوافر في العالم ، فيحدِّثنا في إفاداته عن أبى على الزواوى أن بعض العقلاء كان « لايُسمَّى العالم بِعِلْمٍ مّا عالماً بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوافر فيه أربعةُ شروطٍ ، أحدها : أن يكون قد أحاط

علماً بأصول ذلك العلم على الكمال . والثاني : أن تكون له قُدرة على العبارة عن ذلك العلم . والثالث : أن يكون عارفاً بما يلزم عنه . والرابع : أن تكون له قدرة على رفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم » . يقول الشاطبى : « وهذه الشروط رأيتها منصوصة لأبى نصر محمد بن محمد الفارابى الفيلسوف في بعض كتبه » وإن هذه الشروط التى اشترطها الفارابى تقتضى إذا تَمَثَّلَتْ في شخصٍ ما أنَّ صاحبها لابُدَّ أن يكون من أصحاب القدرات والاستعدادات الخاصة ، وقد دلَّت أخبار أبى إسحق على ماكان يتمتّع به من نُبوغٍ مُبَكِّر ، وماحديثه الذى ذكر فيه قصة طلب العلم ببعيد ، ثم إن كتبه لَدَالَّة على إحاطة بالغة بأصول ماكتب فيه ، سواءٌ في مجال الشريعة أو النحو ، ودالّةٌ كذلك على قُدرته على التعبير عن مُرادِه بعبارةٍ مستقيمةٍ مُحْكَمة ، وعلى معرفته بتوابع ذلك العلم ولوازِمِه . أما قدرتُه على دَفْعِ الإشكالاتِ فواضحةٌ وضوحًا ساطعًا فى موافقاته ومقاصده .

ويحدِّثنا الشاطبى في إفاداته عن مجلس ضَمَّ أعلام شيوخه ، يقول : حضرت يومًا مجلسًا بالمسجد الجامع بغرناطة مَقْدَم الأستاذ القاضى أبى عبد الله المَقَّرِى في أواخر ربيع الأول عام سبعة وخمسين وسبعمائة / مارس - أفريل ١٣٥٦ ، وقد جمع ذلك المجلس القاضى أبا عبد الله ، والقاضى أبا القاسم الشريف شيخنا ، والأستاذ أبا سعيد بن لُبٍّ ، والأستاذ أبا عبد الله البلنسى ، وذا الوزارتين أبا عبد الله بن الخطيب ، وجماعة من الطلبة ، فكان من جملة ماجَرَى أن قال القاضى أبو عبد الله المقَّرِيّ : سُئِلت عن مسألة من الأصُولِ لم أَجِدْ فيها نصاً ، وهى تخصيص العامِّ المؤكَّد بمنفصل ، فأجبته بالجواز ، محتجاً بقوله تعالى : ﴿ قل إنَّما حرَّم ربى الفواحش ما ظهر منها ومابطن ﴾ ، فهذا عامٌّ مؤكَّد ، وقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : « لم يُحِلَّ الله من الفواحش إلا مسألة الناس » . فإجابَةُ الشاطبى على شيخه في حَضْرةِ شُيوخه ، ونَحْسِبُ أنَّ الشاطبى كان حينئذ

في العَقْدِ الرابع ، دليلٌ على مابلغه من مكانةٍ في العلم ، وقد تناول الشاطبى في « الموافقات » بالتفصيل تخصيص العامّ بالمتصل والمنفصل دُون أن يذكر واقعة هذا المجلس [1] .

أما مَرْوِيَّاتِ الشاطبى عن شيوخه فسوف نذكرها في ترجمتهم ، وسوف نذكر فيها ماتهيّأ لنا من علاقته بهم :

شيوخ الشاطبى :

١ - أبو عبد الله محمد بن على بن الفخار البِيرىّ (.... - ٧٥٤هـ) .

قال عنه ابن الخطيب :« أستاذ الجماعة ، وعَلَمُ الصناعة ، وسيبويه العصر ، كانت له مشاركةٌ في غير صناعة العربية من قراءات وفقه وعروض وتفسير [2] .... وَقَلَّ في الأندلس من لم يأخذ عنه من الطلبة » .

وكان الشاطبى يُجِلُّ شيخه ابن الفخار ، يقول عنه فى بعض مروياته : « حدثنا الأستاذ الكبير الشهير أبو عبد الله بن الفخار شيخنا » [3] . وقد يذكره فيقول : « حدثنى الشيخ الفقيه الأستاذ الكبير ، النحوىّ الشهير » [4] ، أو يقول : « العلم الخطير [5] » . إلى غير ذلك من الألقاب التى تدل على مكانة ابن الفخار . وقد ذكر أبو عبد الله المجاري [6] أن الشاطبى قرأ عليه بالقراءات السبع

---

(١) الموافقات : ١٦٢/٣ .
(٢) الإحاطه : ٣٥/٣ - ٣٨ .
(٣) الافادات : ص ١٢١ .
(٤) الافادات : ص ٩٦ .
(٥) الافادات : ص ٩٨ .
(٦) برنامج المجاري ص ١١٩ .

في سبع ختمات، ثم يقول : « وقد أكثر عليه في التفقه في العربية وغيرها . وقد رَوَى عنه الشاطبي كتاب سيبويه [1] بسند يرفعه إلى سيبويه . وذكره في ختام شرحه للألفية وهو يذكر منهجه ، قال : « وقد سلكتُ فيه مسلك شيوخي - رضي الله عنهم - في البحث وتحقيق المسائل ..... فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبد الله بن الفخَّار - رحمةُ الله عليه - في هذه الطريقة إمامًا غير مُدَافَع ، وكان من طُرق تعليمه البسطُ والتعليلُ ، وفَصْلُ القضية بين المختلفين من أهل البَصْرَتين وغيرهم ، وضَرْبُ المسائل بعضها ببعض ، والاتِّساع في التنظير ... » .

* * *

٢ - أبو سعيد فَرَجُ بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي (٧٠١-٧٨٢هـ) .

ذكره الشاطبي في كتبه مثنياً عليه ، وتعدَّدت أوصافه له بين الأستاذ الكبير والشهير والجليل والمشاور ، وقد روى عنه في الإفادات رواياتٍ كثيرةً في النحو والفقه وبعض أشعاره . وكان أبو سعيد شاعراً مجيداً . وعَرَض عليه الشاطبي مختصر ابن الحاجب في الأصول في مجلس واحد ، وأجاز له أن يرويه عنه ، وكذلك جميع مروياته ، وماقيَّده من العلوم . ولابن لُبٍّ تقييدٌ على بعض جُمَل الزجاجي ، حققه في رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى الدكتور محمد الزين زروق سنة ١٤٠٦هـ ، كما أن له رسائل متعددة ، منها رسالة تعيين محل دخول الباء من مفعولي بَدَّل وأبدل ، وقد حققها الدكتور عياد الثُّبَيتي ، ونشرت في العدد الثاني من السنة الثانية ١٤٠٤-١٤٠٥هـ من بحوث كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى .

---

(١) برنامج المجاري : ص ١١٦ .

٣ – أبو القاسم محمد بن أحمد بن محمد الحَسَنِيُّ (٦٩٧–٧٦٠هـ) .

نكره الشاطبى في كتبه ، ونَعَتَه بالشيخ الفقيه الشريف الجليل [١] ، قاضى الجماعة . وقد عَرَّف الشاطبيُّ بمكانته فى علم النحو وطريقته في التدريس ، وذلك في ختام شرحه للألفية ، قال : « وكان شيخنا القاضى أبو القاسم الشريف الحسنى – رحمة الله عليه – فى هذا العِلْمِ رفيع الشان ، عالماً بدفائن أئمته ، وكان من طرق تعليمه تحصيلُ مُضمَّن الفُصول والأبواب ، جامعاً لما تَشتَّت منها ، مُقَرِّباً للمبتدى ، يقف القارىء على نكت كتابه المقروءة واحدةً فواحدةً ، لايقنع بالفهم البرّانى فيه ، مُورِداً للإشكال ، مجيباً عنه ، لايخرج عن طريق كتابه إلا فى النُّدْرَةِ ، معتذراً عن غَفَلاته ، مرتضياً مارتضاه شيوخُه في فهمه ، مُحمِضًا بفوائد المعانى ومسائل البيان ومقطعات الشعر الحسان » .

٤ – أبو عبد الله محمد بن على البلنسى (٧١٤ – ٧٨٢هـ) .

ذكره الشاطبى كذلك فى كتبه ، ودعاه بالأستاذ الفقيه النحوى . وروى عنه فى كتابه « المقاصد » فى شرح باب النكرة والمعرفة ، وفى هذا الموضع دعا له بالبقاء والحفظ ، ولشيخه أبى عبد الله بن الفخار بالرحمة ، كما روى عنه فى باب تثنية الممدود من شرحه عن شيخه أبى عبد الله الفخّار ، كما ذكره الشاطبى فى ختام شرحه معرفاً بطريقته ومنهجه فى النحو ، فقال : « وكان شيخنا الأستاذ أبو عبد الله البَلَنْسِيّ – رضى الله عنه – فى هذا العلم عارفاً بطُرُق أئمته المتأخِّرين ، عالماً بمقاصدهم فيه ، وكان من طرق تعليمه بيانُ المقاصد بحسب القارىء من الابتداء والانتهاء ، مرشحاً لفهمه ، مُدرِّباً له ، وموقِظاً لفِكْرِهِ لاقتناص

(١) الافادات : ص ٨٩ .

الجواب وإيراد السؤال ، مُطَرِّزاً مجلسه بنَقْل نُكَتِ شيوخه ، متأدِّباً معهم ، إذا ذكر أحداً منهم طَرِب بذكراهم ، وأَمْتَع بالثناء عليهم ، كعادة شيخه أبى عبد الله بن الفخار » .

وأبو عبد الله البَلَنْسِيُّ هو صاحب « صلة الجمع وعائد التذييل لموصول كتابى الإعلام والتكميل » ، وله تفسير للقرآن الكريم ذكره ابن الخطيب [(١)] .

٥ – أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبى بكر المَقَّرِيّ (..... –٧٥٩هـ) .

كذا ذكر الشاطبى نسبه فى « الإفادات [(٢)] » ، ودعاه بالشيخ الفقيه القاضى الجليل الشهير الخطير . وهو أول شيوخه ذكراً فى المقاصد ، وفى الإفادات . وقد روى عنه عن أبى حَيَّان أثير الدين – وله مع هذا الشيخ سند تلقين ومصافحة ينتهيان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد ذكر أبو عبد الله المجارى أنَّ الشاطبى سمع على الشيخ كتابه الحقائق والرقائق ، وأجازه به وبغيره من الكتب ، ومنها الشاطبية ، والتسهيل ، والجزولية ، وجمل الزجاجى .

٦ – أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن مَرْزُوقٍ التلمسانى (٧١١–٧٨١هـ) .

هكذا أورد نسبه الشاطبى فى الإفادات [(٣)] ، ووصفه بالشيخ الفقيه الخطيب الجليل العالم . وذكر أبو عبد الله المجارى أنه سمع عليه الجامع الصحيح للبخارى ، وموطَّأ الإمام مالك ، وأجازه بهما وبجميع مايحمل .

---

(١) الإحاطه : ٣٩/٢ .
(٢) الإحاطه : ص ٨١ – ٨٢ .
(٣) ص ٨٦ – ٨٧ .

٧ - أبو عليّ منصور بن علي بن عبد الله الزَّواوِي (٧١٠-٧٧٠هـ) .

نكره الشاطبي غير مَرَّةٍ في الإفادات ، ووصفه بالشيخ الفقيه الجليل الأصُوليّ وأحيانا كان يقول : الأستاذ العالم النَظَّار . ورَوَى عنه ما سُقْنَاه من قبل من الشروط التي ينبغي توافرها في العالم . وذكر المجارى أنَّ الشاطبي قرأ عليه مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب ، قراءةَ تَفَقُّهٍ ونَظَرٍ ، وأنَّه أجازه إجازة عامة بشرطها [1] .

هذا إلى شيوخ آخرين روى عنهم ، منهم الفقيه أبو بكر محمد بن عمر بن على القرشيّ الهاشميّ ، وكان من أدباء الأندلس ، والأستاذ النحوى أبو عبد الله محمد بن محمد بن بِيبَشَ العَبدرِيّ (.... - ٧٥٣هـ) .

* * *

تلاميذه :

لم تسعفنا المراجع بحديث مستفيض عن التلاميذ الذين أخذوا عنه ، ولولا مانكره تلميذه أبو عبد الله المُجارِي في برنامجه عن مشيخة الشاطبي لفاتنا بعض ماينبغي أن نَتَعرَّفه عن علم هؤلاء الشيوخ .

أما المجارى وهو : أبو عبد الله محمد بن محمد بن على بن عبد الواحد (٠٠٠-٨٦٢هـ) فقد حَدَّثنا عما أخذه عن شيخه بإفاضة ، وهو حديث نافع نستنبط منه أنَّ الشاطبيّ كما عُنى بالتآليف عُنى كذلك بإشاعة العلم بين النابغين من طلبة العلم ، وفاءً بحق العلم عليه ، ويحسُن هنا أن نُورِد نص المجارى ، قال : « عرضتُ

(١) برنامج المجاري ص ١١٩ .

عليه ألفية ابن مالك عن ظهر قَلْبٍ ، وحدَّثني بها عن شيخه الإمام العلاَّمة أبي عبد الله البِيريٌ ، عن الإمام النحوي أبي محمد عبد المهيمن الحضرمي السَّبتيٌ ، عن الشيخ إمام النحاة أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن النحاس ، عن مؤلِّفها أبي عبد الله بن مالك » .

قال المجارِي : « وأجاز لي عامَّةً ، قال رحمه الله : وأبحتُ له روايتها عني ، وجميع ماروَيتُه أو قيَّدتُه ، وعلى شَرْطِهِ المعروف عند أهل الحديث ، وبرئتُ إليه من الخطأ والتصحيف والوهم والتحريف . ولم يجز أحداً غَيرِي ممن قَرَأَ عليه إجازةً عامةً - فيما أعلم - وكتبها بخطِّه ، رحمه الله ، وجزاه أفضل الجزاء » (١) .

ثم يقول : « وأخذت عنه من الكتب ما أذكر ، فمن ذلك :

كتاب الإمام النحويٌ أبي عبد الله البيرِيٌ ..... » . ثم ذكر سلسلة السند إلى سيبويه . وذكر المجاري كذلك أنَّه أخذ عنه : مختصر الإمام أبي عمرو بن الحاجب في أصول الفقه ، وقال : « سمعت عليه بعضه تَفَقُّهاً ، وحدَّث به عن الشيخ النظَّار أبي عليٌ منصور بن علي بن عبد الله الزواوي .... » ثم رفع سنده إلى ابن الحاجب ، كما أخذ عنه موطأ الإمام مالك . ثم قال : « وله - رحمه الله - تآليف منها كتاب الموافقات ، سمعت بعضه عليه ، وشرح رجز ابن مالك ، وكتاب الحوادث والبدع »

ويتبيَّن مما رواه المجارِي ماكان يدور في حلقة شيخه الشاطبي من العلوم ، فقد كان التلاميذ يأخذون عنه النحو والأصول والفقه والحديث ، ويروون كتبه ، وأنَّ الشاطبي لم يكن يجيز طلبته إجازة عامَّةً إلا بحقها .

---

(١) برنانج المجاري ص ١١٦ .

ومن تلاميذ الشاطبى أبو يحيى بن محمد بن عاصم ، وأخوه أبو بكر محمد بن عاصم ، وينتميان إلى أسرةٍ ذات مكانة علمية ، ويذكر عن الأول أنه انتصر لشيخه أبى إسحق الشاطبى بردِّه على الأستاذ أبى سعيد بن لُبٍّ فى مسألة الأدعية إثر الصلوات المكتوبة [1] . وكان الشاطبى يذهب إلى أنَّ دعاء الإمام للجماعة فى أدبار الصلوات ليس فى السنة مايُعَضِّدُه ، بل فيها ماينافيه [2] . وكان ابن لُبٍّ يقول بالجواز . وقد استُشهِدَ أبو يحيى سنة ٨١٣ . أما أخوه أبو بكر (٧٦٠-٨٢٩) فكان فقيهاً مُحَدِّثاً ، وله تصانيف فى النحو والقراءات ، وقد ذكر المقَّرِىُّ أنَّه لخَّص الموافقات وسمى تلخيصه : « نيل المنى فى اختصار الموافقات » [3] .

* * *

مؤَلَّفاته :

١ - الأصول العربية :

ذكره الشاطبى أول مرة فى المقاصد الشافية عند شرحه لبيت ابن مالك :

والأصل فى المبنى أن يُسَكَّنا

فتناول فى هذا الموضع الأصل القياسى ، والأصل الاستعمالى . ثم قال : « وهذه المسألة مبسوطة فى الأصول العربية » . ويتردَّد ذكر هذا الكتاب فى غير موضع من المقاصد ، وهذا الكتاب مفقود . وقد ذكر التُّنْبكتى أنَّه أُتلِفَ فى حياته ، على أنَّه من الممكن أن نستخرج كثيرا من آرائه الأصولية من المقاصد .

---

(١) نفح الطيب ٥/٥١٤ .

(٢) فتاوى الشاطبي ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) نفح الطيب ٥/٢١ .

٢ – الاتِّفاق فى علم الاشتقاق .

هذا الكتاب مثل سابقه ، ذكر التُّنْبكتى أنَّه أُتلِفَ فى حياته ، وللشاطبى كذلك فى المقاصد حديث يتردَّد عن الاشتقاق .

٣ – المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية :

وهو الكتاب الذى نُقَدِّمه مُحَقَّقاً ، وسوف نتحدث عنه وعن منهج صاحبه فيه فى حديث مستقل من هذه الدراسة . غير أننا نشير هنا إلى تسميته بالمقاصد ، ويَرْجع ذلك – فيما يبدو – إلى أمرين تعاونا على هذه التسمية ، أولهما حديثه المستفيض عن المقاصد فى كتابه الموافقات ، وهو يمثل القسم الثالث من هذا الكتاب ، وثانيهما مقالة ابن مالك فى صَدْرِ ألفيته :

وأَسْتَعِينُ اللَّه فى ألفيَّهْ مقاصدُ النحو بها مَحْوِيَّهْ

فجاء هذا العنوان المقاصد مُتَّفِقًا مع اتجاه صاحبه ، وإذا كان الشاطبى قد قسَّم المقاصد فى كتاب الموافقات إلى قسمين أساسيين ، أولهما قصدُ الشارع ، والآخر قصد المكَلَّف ، فسوف نراه فى شرحه للألفية مَعْنيًا بمقابل هذين الأمرين الأساسيين كذلك فى النحو ، وهما قصد الواضع فيما وضع ، ثم مقصد ابن مالك من عبارته . وهو حديث نراه يتردد كثيراً فى هذا الشرح .

٤ – الإفادات والإنشادات :

قدَّم الشاطبى لكتابه هذا بقوله : « جمعت لك فى هذه الأوراق جملة من الإفادات المشفوعة بالإنشادات ، مما تَلَقَّيته عن شيوخنا الأعلام ، وأصحابى من ذوى النبل والأفهام قصدت بذلك تشويق المُتَفَنِّن فى المعقول والمنقول ، ومحاضرة المستزيد من نتائج القرائح والعقول ....

وهذه الإفادات متعدِّدة بحسب موضوعها ، ويغلب جانب النحو والصرف ، وبعضها في البلاغة واللغة والأدب ، ومنها مانجده في التفسير والحديث والفقه والعقيدة ، وغير ذلك . ويُعَدُّ شيخه أبو عبد الله المَقَّرى في مُقَدِّمة شيوخه الذين روى عنهم ، ويليه شيخه أبو عبد الله بن الفخار ، ثم الزواويّ وابن لُبٍّ . وقال ناسخه في ختامه : « انتهى ماسَطَّره سَيِّدنا الأستاذ ، وقد قرأناها عليه ، الأبيات والشواهد ، وأنشدنى الأبيات فى أواخر رجب من عام تسعة وخمسين وسبعمائة / أوائل جويليه ١٣٥٨م » .

وقد حقق الكتاب الدكتور محمد أبو الأجفان ، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ عن مؤسسة الرسالة ، وبلغت صفحاته ٢٣٨ بما فى ذلك مقدمة المحقق .

٥ - الموافقات فى أصول الأحكام :

يُعَدُّ هذا الكتاب أجل كتبه جميعاً ، وهو دَالٌّ على مابلغه من مكانة فى علمِ الأصول وفِقهِ الشريعة ، وهو ثمرة مرحلة الطلب التى أقبل فيها على العلم ، باذلاً فيه غاية جهده ، لا يَخُصُّ علماً دون آخر ، وهو ما حَدَّثْناه من قبل ، وقد وضح ذلك فى هذا الكتاب الذى يمكن أن نجد فيه أثر هذه الدراسة الجادة . لقد قام كتاب الموافقات على خمسة أقسام ، القسم الأول فى المقدمات العلمية ، والثانى فى الأحكام ومايتعلّق بها والثالث فى المقاصد الشرعية ، والرابع فى حصر الأدلة الشرعية ، والخامس فى أحكام الاجتهاد والتقليد . وكان الشاطبى حين صنف الكتاب قد سماه بعنوان (التعريف بأسرار التكليف) ، ثم عَدَل عنه لرؤيا بعض شيوخه ، قال له :« رأيتُك البارحة فى النوم وفى يدك كتاب أَلّفتَه ، فسألتُكَ عنه ،

فأخبرتني أنه (كتاب الموافقات) ، قال : فكنتُ أسألك عن معنى هذه التسمية الظريفة ، فتخبرني أنك وفّقتَ به بين مَذْهَبَي ابن القاسم وأبي حنيفة ..... » .

وقد أجمع السابقون واللاحقون على أنَّ كتاب الموافقات من أنبل الكتب، وأنَّ الباحثين في معاني الشريعة عالةٌ عليه . وقد طُبع هذا الكتاب عدَّةَ طبعات .

٦ - الاعتصام :

وهو كتابُ الحوادثِ والبِدَعِ ، كما ذكره أبو عبد الله المجاري . وقد وصفه السابقون بأنه في غاية الإجادة ، ويُعَدُّ من خير الكتب في موضوعه ، ولكنه لم يَتِمَّ ، وما خرج منه يقوم على عشرة أبواب ، الباب الأول في تعريف البدع ، والثاني في ذم البدع ، والثالث عن شبه المبتدعة ، والرابع في استدلال أهل البدع ، والخامس في البدع الحقيقية والإضافية ، والسادس في أحكام البدع ، والسابع في البدع بين العبادات والعادات ، والثامن في الفرق بين البدع والمصالح المرسلة والاستحسان ، والتاسع في سبب افتراق المبتدعة عن جماعة المسلمين ، والعاشر في الصراط المستقيم الذي انحرفت عنه المبتدعة .

وقد صدر هذا الكتاب عن دار المنار بمصر سنة ١٩١٣م .

٧ - المجالس :

وهو كتاب شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري .

٨ - فتاوى الإمام الشاطبي :

وقد جمعها محمد أبو الأجفان من كتب كما يقول : « أُلِّفت بَعْدُ عن الشاطبي » ، وحقّق هذه الفتاوى ، وصدرت طبعتها الأولى في تونس سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م في ٢٥٦ صفحة شاملة للدراسة .

المقاصدُ الشّافيةُ فى شرحِ خلاصةِ الكافية

فى نَحْوِ العربية مؤلفاتٌ ذاتُ بالٍ ، شُغِل بها النحاة فى مُختلِف العصور ، يكشفون فى شروحهم لها وتعليقاتهم عليها عن مقاصد أصحابها ، حتى غَدَت أمَّهاتٍ لغيرها من المصنفات . وفى مُقَدِّمتها كتابُ سيبويه ، وهو عمدةُ هذه الكتب ، وجُمَلُ الزجَّاجى ، ومُفصَّلُ الزمخشرى ، وكافيةُ ابن الحاجب وشافيته ، وتسهيلُ الفوائدِ وتكميل المقاصد لابن مالك ، ثم خُلاَصته المشهورة بالألفية ، وهى نظم فريد استخلصه من أُرجوزته الكبرى « الكافية الشافية » - وكان لابن مالك غرامٌ بالنظم فى علم العربية نحواً وصرفاً ، وخلَّف فى ذلك آثارًا جليلةً إلى جانب تآليفه الأخرى - وتُعَدُّ الخلاصةُ الألفيَّةُ من أشهر ماترك من هذه المنظومات . وقد عُنِى بها العلماء من بعده ، فاقبلوا على شرحها ، والتعريف بِمُرَادِهِ منها ، ولهم فى ذلك منازع مختلفة ، على حين لم تحظ « الكافية الشافية » - وهى الأصل الذى انتُزِعت منه - بشئ من هذه العناية ، حتى إنَّ الإمام الشاطبى يقول فى ختام شرحه للألفية : « والكافية هى أرجوزتُه الكبرى المسمَّاة بالكافية الشافية ، وهى قد احتوت من الأشطار المزدوجة على آلاف ، ولم أقف عليها بعدُ » ! ولانجد تعليلاً لعناية النحاة بالخلاصة إلاَّ أنهم رأوها وافيةً بالغرض مع وجازتها وإحكام نسجها ، ويبدو أنَّه كان لصنيع أبى عبد الله بن مالك من مُعاودة النظر فى نظمه الأوَّل « الكافية الشافية » ، واختيار الألفية منه ، أثَرُه الكبيرُ فى إقبال النحاة على نظمه الجديد ، واحتفالهم بشرحه والتعليق عليه ، اعتقاداً منهم أنَّ ابن مالكٍ قد أضرب عن الكافية ، ومن هنا لم يُقَدَّر لها أن تشيع شيوع الألفيةِ حتى افتقدها الإمام الشاطبى . ثم إنَّه لابُدَّ أنهم قد وَجَدُوا فى نظم الألفية مايستدعى الكشف عنه ،

ويسط القول فيه .

شَرَح الألفيَّة كثيرٌ من الأعلام ، وكلٌّ كان يذكر فى صَدْرِ شرحه دواعى عمله ، يقول ابن الناظم : « فإنى ذاكرٌ فى هذا الكتاب أرجوزةَ والدى - رحمه الله - فى علم النحو ، المُسمَّاةَ بالخلاصة ، ومُرَصِّعُها بشرحٍ يَحُلُّ منها المُشكِل ، ويَفْتحُ من أبوابها كلَّ مُقْفَلٍ » . ويقول ابن هشام : « إنَّ كتابَ الخُلاصةِ الألفيَّة فى علم العربية ، نَظْم الإمام العلاَّمة جمالِ الدين أبى عبد الله بن مالك - رحمه الله - كتَابٌ صَغُر حجماً ، وغَزُر علماً ، غير أنَّه لإفراطِ الإيجاز يُعَدُّ من جملة الألغاز » . أمَّا الإمام أبو إسحق الشاطبىُّ - صاحب هذه الموسُوعة الفريدة - فيحدثنا فى ختام شرحه عن دواعى بَسْطِهِ لهذا الشرح ، يقول شارحًا قول ابن مالك :

وما بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قد كَمَلْ   نظماً على جُلِّ المهمَّاتِ اشتملْ

أحْصَى من الكافيةِ الخُلاصهْ   كما اقتضى غِنىً بلا خَصاصة

« يُرِيد أن هذا النظم قد حَصَّلَ لُبَابَ الكافية ، وعُيونَ فوائدها ، وأحاط بها » ويذكر أنَّ هذا النظم اشتمل على أمرين « أحدهما : تحصيلُ لُبابِ كتابه الأكبر حتى إنَّه لم يَفُتهُ منه إلاَّ مالا يُعَدُّ خُلاصةً ولا لُباباً ؛ إذ ليس فى طبقة الضروريَّات . والثانى : أنَّه مع اشتماله على هذا الاختصار وعدمِ الإحاطة بالجميع ، فيه من العلم مايستغنى الطالبُ به ، فيكفيه طَلَبَ غيرِهِ والافتقارَ إليهِ » . وإن نحواً يُنْظَم فى نحو ألف بيت ، يختصر فيه صاحبُه نَظْمَه الأول الذى تجاوزت أبياتُه ألفين وسبعمائة وخمسين بيتاً ، ويحوى مع ذلك خلاصة النحو ولُبَابه ، لابُدَّ أنَّ صاحبه قد لجأ إلى أساليب شَتَّى فى عرض القواعد والأحكام ، وهو مايستدعى من شُرَّاحه الكشف عنها . وقد أشار إلى ذلك ابن الناظم ، وابن هشام ، وهو الذى يحدثنا عنه الشاطبى .

الشاطبيّ ينشيء موسوعة حول الألفية :

لم يَدَعْ لنا الشاطبيُّ أن نستقريء شرحه لنتعرَّف الدواعيَ التى جعلته يُقيمُ هذا الشرح المستفيض حول الخُلاصة ، فقد وجدناه - كما عهدناه دائما - يجيب على هذا التساؤل على نحو مارأيناه فى هذا الشرح يُجيب على مايمكن أن يخَطُرَ على ذهن القاريء من تساؤلات . بل لَعَلَّ هناك تساؤلات لم تكن لَتخطُر إلا على ذهن هذا العالم الأصوليِّ الفَذّ وهو هنا - بعد أن وَصَل بنا فى شرحه إلى أسمى الغايات ، عارضاً مقالاتِ النُّحاة منذ نشأ هذا العلم حتى عصره - يقول : « وكما عَرَّف الناظمُ - رحمه الله - بما تَضَمَّن كتابُه من هذا العلم ، وما أعطاه فيه من الفائدة ، كان من الذى ينبغى أن أُعَرِّف أنا بما قصدتهُ فى هذا الشرح ، وأُبَيِّن مُرْتَكبى فيه ، وما أودعتُه فيه من منازع شيوخى - رضى الله عنهم ونفعنى وإيَّاهم - وذلك أنِّى لم أقصد فيه قصد الاختصار الذى قصده غيرى ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة :

أحدها : أنَّ واضعه لم يَضَعه للصائم عن هذا العلم جملةً ، ولو قصد ذلك لم يَضَعه هذا الوضع ؛ إذ كثير منه مَبْنِيٌّ على أَخْذِ الفوائدِ والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهومِ والإشارات الغامضة . والمبتدئُ لايليق به هذا التعليم ، ولايسهلُ عليه قصدُ الإفادة ، وإنما يليق بالمتعلم جُمَلُ الزجاجيِّ وماأشبهه مما يَسْهل تَصَوُّرُه ، ويقربُ متناولُه . أمَّا إذا كان الطالب قد شدا فى النحو بخَتْمِ كتابٍ يَنْفَتِحِ له به اصطلاحُ العِلْمِ ، وزاول أبوابه ، وتَنَبَّه لجُملةٍ من مقاصده ومسائله - فهو المستفيد بنظم ابن مالك ، لأنه يَضُمُّ له ما انتشر ، ويجمع له ماتَشَتَّت عليه ، ويصير له فى النحو قوانينُ يعتمد عليها ، ولا يُخافُ انطماسُ فَهْمِهِ عليه . وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصارُ المَحْضُ ، والاقتصارُ على مُجرَّد التمثيل ومايليه .

والثانى : أنَّ الناظم لم يقتصر فى كثير من هذا الكتاب على مُجرَّدِ النقل الذى لايشُوبه تعليل ، ولا أَضْرَبَ عن ذِكْر الخلافِ والإشارةِ إلى الترجيح ، بل نَبَّه على التعليل ، ورَمَز إلى الأخذ بالدليل ، وأرشد إلى أنَّ لِبَسْطِ العِلَلِ فيه موضعاً ، وللإدلاء بالحُجِجِ وفصل القضايا بين المختلفين فيه مجالاً مُتَّسِعاً . فلذلك بسطتُ فيه من المآخذ الحكْمِيَّة العربيَّة مايسوغُ أن يقع تعليلاً لمسائله ، وأردتُ فيه من التنبيه على الخلاف فى المسائل المُورَدَةِ فيه ما وَسِعنى إيرادُه ، ومِلْتُ إلى الانتصار للناظم فيما رآه ، والاعتذار عنه ماوجدتُ إلى ذلك طريقاً ، حتى إذا لم أجِد لما ارتكبه مساغاً فى المنقول ولا فى المعقول ، بَيَّنْتُ الحقَّ فى المسألة ، ورَدَدْتُ عليه غير مُزْدَرٍ به ولا مُنْتَقِصٍ له ، علماً بأنَّ من كلام الناس المأخوذَ والمتروكَ ، إلا ماكان من كلام النبوَّة .

والثالث : أن فيه من القواعد الكُلِّية ، والقوانين العاقدة ، ماينبغى بسطُه ، ولايَسَعُ اختصارُه . فلو قَصَد قاصدٌ اختصارَ الكلام عليها ، أو اكتفى بالنظر الأول فيها ، كان إخلالاً بمقصدِ الشرح ، وإغفالاً لما تأكَّدَ طَلَبُه وبَسْطُه منه .

والرابع : أنَّ تعويله على الإشارة بالتمثيل ، وعَقْد الضوابط بها ، والاتكال على المفهوم ، والإتيان بالعبارات الغامضة المعانى ، مايدلُّ على أنَّ صاحبه قصد أن يشترك فى النظر فيه الشادى والمنتهى ، فلذلك حَمَلْتُ العبارةَ ماتحتمله فى باب المفهوم والمنطوق ، وخدمتُها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن ، وتَتَبَّعتُ قواعده الكلية ، وعرضتها على أصول العلم ، فما وجدتُه منها صحيحاً أثبتُّ وَجْه صِحَّتِه ، وما كان فيه خَلَلٌ بَيَّنتهُ بقدر الإمكان ، إلى أن كَمُلَ منه بحمد الله مارأيتَ . وعسى أن يكون هذا المنزعَ الحِكْمِىَّ فى التعليم، والربَّانىَّ فى التحصيل، وهو الذى أرجو ، فإن وافق ذلك فبفضل الله ، وإلاَّ فقد حرصتُ على ذلك ، والله ينفع بالقصد » .

هذه هى الأمور التى دعت أبا إسحق الشاطبى إلى بسط شرحه حتى جاء على غير المعهود من شروح الألفيَّة ، تلك التى توخت الإيجاز . ولقد عرفنا بعض هــذه الشروح فلما قُدِّر لنا أن نعايش منهج الشاطبى هنا بدا لنا أنه قد فاتنا كثــير من مرامى الألفية ، وأنَّه قد مررنا بكثير من مشكلاتها مرَّ الكرام كما يقولون ، وكنا نظن أننا قد أحطنا بها خُبرًا ، وصدق الله العظيم : ﴿ وفوق كُلِّ ذى علم عليمٌ ﴾ .

معالم هذا الشرح :

نعرِض هنا للمنهج الذى التزمه أبو إسحق فى شرحه ، فنتحدث عن مصادره التى رجع إليها لأنها عماد هذا الشرح ومعلمه ، وعليها كان يعتمد فى تحقيق الآراء والمسائل ، وتلك المصادر كانت تتعدد بين الكتب والروايات ، وقد كان الشيخ وثيق الصلة بهذا التراث منذ نشأ حتى عصره ، كما كان راوية للعلم حين جلس إلى أعلام الشيوخ فى عصره . والمطالع لهذا الجانب - أعنى جانب المصادر - يَهُوله خبرةُ أبى إسحق به ، ونفاذُه فيه . كما نتحدث عن المنهج الذى توخاه فى شرح أبيات الألفية ، وطريقةِ عَرْضِهِ لقضايا النحو ، وأسلُوبِهِ .

أما عن مصادره فهى كما ذكرت عالية ، ويطول بنا المقام لوحاولنا سَرْدها ، وكتب النحو فى المنزلة الأولى ، فهو كثير الرجوع إلى كتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافى ، وكتب الفراء ، والمبرِّد ، والزجاج ، وابن السرَّاج ، وأبى على الفارسىّ - ويحفظ لنا هذا الشرح نصوصاً فريدةً من كتابه التذكرة - والرمانى ، وابن جنى ، والجُزُولىّ ، والسهيلى ، وابن خروف ، والشلوبين . وقد احتفل غاية الاحتفال بكتب ابن مالك ، وخاصة التسهيل وشَرْحَه ، كما رَجَع إلى أبى حَيَّان وابن هشام . وهناك أعلامٌ آخرون غيرُ هؤلاء أفاد منهم الشاطبى ، هذا إلى مصادر أخرى

تتمثل فى كتب التفسير والحديث والتاريخ والأخبار .

لقد كان الشاطبى يرى أنَّ الرجوع إلى مصادر النحو الأولى ، وتتبع القضايا فى آثار الطبقات المتتابعة ، يُعَدُّ أعْدَلَ المناهج لمن يريد أن يَتَعرَّفَ أصول العلم ، بشرط أن يكون قد شافه العلماء وكاشفهم ، وأن تكون قد استقامت لديه ملكة النظر فى الكتب ، يقول فى كتاب الموافقات : « وإذا ثبت أنه لابُدَّ من أَخْذِ العلم عن أهله فلذلك طريقان ، أحدهما المشافهةُ ، وهى أنفع الطريقتين ...... والطريق الثانى : مطالعةُ كُتُب المُصَنِّفين ومُدَوِّنى الدواوين ، وهو أيضاً نافع بشرطين ، الأول : أن يحصُلَ له من فَهْمِ مقاصدِ ذلك العلم ومعرفة اصطلاحاتِ أهلِه مايتمُّ به النظر فى الكُتُب ، وذلك يحصُل بالطريق الأول من مشافهة العلماء أو مماَ هو راجعٌ إليه . وهو معنى قَولِ من قال : « كان العلمُ فى صدور الرجال ، ثم انتقل إلى الكتب ، ومفاتحه بأيدى الرجال » والكتب وحدها لاتفيد الطالب منها شيئاً دُونَ فتح العلماء ، وهو مشاهد معتاد . والشرط الثانى : أن يَتَحرَّى كتب المتقدمين من أهل العلم المراد ، فإنَّهم أقعدُ به من غيرهم من المتأخِّرين ، وأصل ذلك التجربةُ والخبرُ ، أما التجربة فهو أمرٌ مشاهَدٌ فى أىِّ علمٍ كان ، فالمتأخِّرُ لايبلغُ من الرسوخ فى علْمٍ مابلغه المتقدِّم .... وأما الخَبَرُ ففى الحديث : « خير القرون قَرْنِى ، ثم الذين يَلُونهم ، ثم الذين يَلُونهم » .

هذا عن مصادره ، وأما منهجه فى شرح الألفية فقد كان معنياً بشرح مفرداتها وبيان دلالتها ومدى مطابقتها للمعنى المراد ، كما حَرَص على إعراب أبيات الألفية ، والتنبيه على مشكلات تراكيبها . هذا فيما يتصل بلفظها ونسج عبارتها . أما عن القضايا التى عرض لها صاحب الألفية فقد كان دائم الوقوف عندها ، يحقق القول فيها ، ولايزال أبو إسحق يُجِيل النظر فيها حتى لايَدَع بعد

ذلك مجالاً للقول فيها ، ولانتكثّر بذكر مواقف الشاطبى فى هذا الجانب ، فكل صفحات الشرح تنطق بنظر سديد ، وحوارٍ رفيع .

وفى الشرح حديثٌ بالغُ المكانَةِ فى قضايا القياس والسماع ، وإنَّ للنحاة عهداً وثيقاً بهذه المسائل ، ويحسبك أن تنظر فى الخصائص لترى فيه عِلْماً مستفاداً . ولقد ألف أبو إسحق كتاباً فى هذا الغَرضِ سماه « الأصول العربية » ، وقد ذهبت به الأيام ، لكن علمه منثورٌ فى هذا الشرح ، يستدعيه حين يقتضيه المقام ، فإذا قال ابن مالك مثلاً :

والأصلُ فى المبنى أن يُسَكَّنا

نرى الشاطبىَّ يُحَدِّثنا حديثاً جيِّداً عن الأصل القياسىِّ والأصل الاستعمالى ، ويقول : وهذه المسألة مبسوطة فى « الأصول العربية » . ولا أعتقد أن فى نحو العربية كتاباً حوى مقالاتٍ وتحقيقات حول القياس مثل هذا الشرح .

ومن معالم هذا الشرح أنَّه حافل بالاعتراض والاستدراك والتساؤلات على ابن مالك ، ولم يكن الشاطبى فى هذا طالب عَثْرَةٍ ، وإنما كان آخذاً فى ذلك بأدب العلماء ، وحَسْبِى أن أسوق هنا نموذجاً من تساؤلاته على الألفية ، قال وهو يشرح بيت الألفية :

مقاصِدُ النَّحوِ بها مَحْوِيَّه

: « إن الناظم نَصَّ على أنَّ قصيدته هذه محتويةٌ من النحو على جميع مقاصده بقوله : (مقاصد النحو) وهذه صفةُ عمومٍ تفيد الاحتواء من المقاصد على جميعها . وعلى هذا فيه سؤال ، وهو أن يقال : إنَّه قد نَصَّ آخر النظم على أنه إنما احتوى على الجُلِّ لا على الجميع بقوله هنالك :

نظمًا على جُلِّ المهمات اشتمل

ولم يقل : على المهمات اشتمل ، ولا على جميع المهمات ، ومهمات النحو ومقاصده بمعنًى .... » .

يقول الشاطبى : « والجواب أنَّ الكلامين غير متنافرين ، بل هما متوافقان ، وذلك أنَّ المُهِمَّات ليس بمرادفٍ للمقاصد ، لأنَّ المقاصد أعم من المُهِمَّات ، لانقسامها إلى المهمِّ وغيره ، فمن مقاصد النحو ماهو مُهِمٌّ كالذى ذَكَر فى نظمه ، ومنها ماليس بمهم كباب التسمية ، وباب الأمثلة الموزون بها فى باب ماينصرف ...، وما أشبه ذلك . إلا أنَّه يبقى وجهُ إتيانه بلفظ العموم ، مع أنَّه لم يتكلَّم إلا على الجُلِّ من المقاصد ، بل على الجُلِّ من مُهِمَّاته . وذلك سهل ، لأنَّ العرب قد تُطْلِق لفظ الكُلِّ على الجُلِّ فتقول : جَاء نـي أهل مصر ، إذا جاءك جُلُّهم أو رؤساؤهم ، وأهل مصر صيغة عموم كمقاصد النحو » .

ومن معالم هذا الشرح أنَّ أبا إسحق مَعْنِيٌّ بذكر الآراء ، ونسبتها إلى أصحابها ، والموازنة بينها ، كذلك كان حريصًا على سَوْقِ العِلَل ، والتعريف بمصطلحات ابن مالك ، إلى غير ذلك من كُلِّ مايُؤَدِّى إلى الوفاء بالغرض من هذا الشرح .

أمَّا أسلوبُه فى شرحه فإنَّه يتسم بالدِّقة التامَّة ، وينبىء عن أنَّ صاحبه قد حَرَص على أن يُبلِغَ المعنى من نفس قارئه وافيًا كما تَمثَّله هو . ومن هنا لانعتقد أنَّ ثَمَّة خلافًا يمكن أن ينشأ حول عبارته . وهذه الخاصيَّة لاتتهيَّأ إلا للعلماء الفاقهين ، وقد رُزِقَ أبو إسحق من الفقه والفهم ، وأتيح له من الشغف بالعلم والصبر على طلبه ما حقق له التوازن فى حياته ، فكان أسلوبه العلميُّ صورة صادقةً لنفس هادئةٍ مُتَّزنة ، ولعلك حين تتصفَّح هذا الشرح واجدٌ أنَّ أسلوبه هذا يُطالِعُك دائماً ، لايتخلف أبدًا من أوله إلى آخره .

توثيق المقاصد ووصف نسخه

ذكرنا من قبلُ أثَر « المقاصد » فى التأليف النحوىّ بعده ، فقد غدت هذه الموسوعةُ عمدةَ الشارحين يجدون فيها البحث المستقصى لمسائل النحو ، ومن النحاة الذي أكثروا من الأخذ عنه الشيخ خالد الأزهرى ، ففى تصريحه نقولٌ تزيد على الستِّين ، وهذه النقول مما نُوَثِّق به نِسْبَةَ هذا الشرح إلى أبى إسحق . وأوَّلها ما نكره الشاطبىّ فى توجيه إعراب الفعل المضارع ، فقد نقله الأزهرى ثم قال : « قال الشاطبى : وهذا التوجيه أحسنُ ماسمعت » . وكلام الشاطبى مذكور فى باب المعرب والمبنى عند بيت الألفية :

وأعربُوا مضارعاً إن عُريا

وقد فَسَّر الشاطبىُّ الإطلاق فى بيت الألفية :

اسم يُعَيِّن المسمَّى مطلقا

ونقل ذلك الآزهرى ، وإن اختصر عبارته .

وممن رجع إلى هذا الشرح البغدادى فى شرح أبياتِ مغنى اللبيب ، وإن كان نقلُه محدوداً ، فعند بيت طرفة :

ألا تتجلى من الشراب ألا بَجَلْ

يقول البغدادى ٤٠٢/٢ : « وقال الشاطبى فى شرح الألفية : حكى سيبويه فى أسماء الأفعال : عليكنى . وقد نَصَّ ابن مالك فى شرح التسهيل على جواز إلحاق النون فى اسم الفعل مطلقًا » .

وقال البغدادى ٨/٧١ عند قول الشاعر :

ياما أُمَيْلحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لنا   من هَؤُ لَيَّائكن الضَّال والسُّمرِ ؟

« وقال الشاطبى فى شرح الألفية : علَّل ذلك سيبويه بأنهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة ، كأنك قلت : ملَيِّح . لكنهم عَدَلُوا عن ذلك وهم يعنون الأول ومن عادتهم أنهم يلفظون بالشىء وهم يريدون شيئاً آخر » .

* * *

وصف النسخ :

اعتمدنا فى تحقيق المقاصد على ست نسخ ، وقد ارتضينا نسخة الخزانة العامة بالرباط أصلاً نظراً لاكتمالها ، ووليها من حيث المكانة نسخة دار الكتب الوطنية بتونس فقد نقص من المجلد الأخير شرح غالب باب الإدغام . أما باقى النسخ فقد ذهب منها أجزاء كاملة ، وبعضها لم يبق منه إلا جزء واحد ، على مانُبَيِّنه فى وَصْفِ كلٍّ نسخة :

١ - نسخة الأصل :

هى كما ذكرنا نسخة الخزانة العامة بالرباط ، وفى مركز إحياء التراث الاسلامي بجامعة أم القُرَى مُصَوَّرة لها ، وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها على التوالى : ٧٢٩ إلى ٧٣٣ . ولأنها مُخمَّسة كُتِب فى أولها : الخمس الأول من الشاطبى على الألفية ، وكذلك على الجزء الثانى والثالث . وكُتِبت بخَطٍ نسخى جيد ، ونُسخِت فى عام ٨٦٢ هـ .

يقع المجلد الأول فى ٥٤٤ صفحة ، وأوله : « بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدِّنا محمد وآله وسلَّم . اللهم إنا نحمدك على ماعلَّمت ، ونشكرك

على ما أنعمتً ، ونستوهب منك علماً نافعًا يُزلِفُ إليك » . وينتهى هذا المجلد بباب الفاعل .

أما المجلَّد الثانى فيقع فى ٤٩٢ صفحة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وآخره باب اسم المفعول .

ويبدأ المجلد الثالث بباب الصفة المشبهة ، ويقع فى ٤٣٧ صفحة ، وكتب فى آخره : « وكان الفراغ من نسخه فى يوم الخميس المبارك تاسع عشر رجب الفرد سنة اثنتين وستين وثمانمائه من الهجرة النبوية » . وقال الناسخ : « ويتلوه إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير افعل فلا » . وهو أول أربعة أبيات ينتهى بها باب إعراب الفعل .

ويبدأ المجلد الرابع بشرح بيت الألفية السابق ، وينتهى بنهاية باب النسب ويقع فى ٥٠٤ صفحة .

أما المجلد الخامس وهو آخر مجلدات الشرح ، فيبدأ بباب الوقف ، وتمام شرح آخر أبواب الألفية ، وهو باب الإدغام ، ويقع فى ٤٣١ صفحة .

* * *

٢ – نسخة المكتبة الأزهرية ورمزها : أ .

ورقمها ١٤٨٧ ، والموجود منها أربعة أجزاء : وخطُّها نسخي جميل يقع الجزء الأول فى ١٥٤ ورقة ، وينتهى بقوله – فى أثناء باب الأبتداء – : (تمَّ الجزء الأول ، ويتلوه الثاني . أوله :

وأخبروا بظرف أو بحرف جرّ   ناوين معنى كائن أو استقرّ

والحمد لله وحده ...)

ويقع الجزء الثانى فى نحو ١٢٠ ورقة ، ويبدأ من حيث انتهى الأول ، وينتهى بنهاية باب الفاعل قال ناسخه : (.... يتلوه النائب عن الفاعل) .

ويقع الجزء الثالث فى ١٧٨ ورقه ، ويبدأ من حيث انتهى الثاني وينتهى بقول ناسخه : (تمَّ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وكان الفراغ منه في حادى عشر شوال المبارك سنة ثمانٍ وستين وثمانمئة على يد الفقير إلى الله تعالى عمر بن عبد الله المنظراوى غفر الله له ولوالديه ...)

وخطُّ سابقيه خطّه . وكذا الجزء الخامس ، والسادس الموجود بالمكتبة التيموريّة فكأنه إليها انتقل من المكتبة الأزهريّة .

أما الجزء الخامس فيقع فى ١٥٤ ورقة ، ويبدأ بشرح بيت الألفيّة :

والأمر إن كان بغير افعل فلا　　　تَنْصِبْ جوابه وجزمه اقبلا

وينتهى بنهاية باب النسب قال ناسخه (يتلوه الوقف)

والجزء السادس يقع فى ٢٠٤ ورقه - ويبدأ من باب الوقف وينتهى بنهاية الكتاب ، وجاء فى آخره قول ناسخه : (وكان الفراغ من نسخه فى سابع عشر من شهر الله المحرم سنة ثلاث وسبعين وثمانمئة) .

وإذا صحّ هذا - ونحسبه كذلك - فالنسخة لاينقصها سوى الجزء الرابع . وقد أُخِذَ بتجزئة هذا النسخة - غالباً - ، ولولا أنَّ فيها تصحيفاً وتحريفاً كثيرين وأسقاطاً فى مواضع عدّة منها بضع صفحات فى باب الحال لكانت تلى النسخة الأولى فى منزلتها .

* * *

٣ - نسخة دار الكتب الوطنية بتونس ، ورمزها : س

وتقع فى خمسة مجلدات ، وأرقامها من ١٥٣٧٩ إلى ١٥٣٨٣ ، ومنها مصورة بمركز إحياء التراث الإسلامي ، وأرقامها فيه من ٥٦٤ - ٥٦٧ نحو . وكتبت بخط مغربي .

المجلد الأول ، ويقع فى ٢٨٥ ورقة ، وينتهى بآخر باب الفاعل .

والثانى ، ويقع فى ٢٩١ ورقة ، ويبدأ بباب النائب عن الفاعل ، وينتهى بنهاية باب التمييز .

والثالث ، ويقع فى ٢٢٠ ورقة ، وتاريخ نسخه سنة ١٠٩٥هـ ويبدأ من أول باب الإضافة ، وآخره : (إذ لو لم ينقل لانكسر) ، وكأنَّه فى شرح بيت الألفية :

فى نحو : سعد سعد الأوس يَنْتَصِبْ ثانٍ ، وضُمَّ وافتح أوَّلاً تُصِبْ

وهو من أبيات الألفيّة فى تابع المنادى وسقط بين المجلد الثاني وهذا المجلد الثالث « شرح بابُ حروف الجر » كاملاً .

والرابع ، ويقع فى ٣١٤ ورقة ، وأوله : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وآخره : باب الجموع .

أما المجلد الخامس - وهو الأخير - فيقع ٢٤١ ، ويبدأ التصغير ، وينتهي عند البيت الثالث من باب الإدغام ، وهو قوله :

ولا كهَيْلَلَ وشَذَّ فى أَلَلْ ونحوه فَكٌّ بنَقْلٍ فقُبِلْ

وبذا ينقص هذا المجلد شرح تسعة أبيات من باب الإدغام .

* * *

٤ - نسخة دار الكتب المصريّة : (التيموريّة) ورمزها : ت

وتقع فى ثلاثة مجلدات ، الأول والثانى برقم : ٤ ش .

والثالث برقم : ٣٨٧ نحو ، وهى ملفقة من عدّة نسخ ، وخطوطها مختلفة .

فالمجلد الأول كتب بخط مغربي ، ويقع فى ١٠٠ ورقة ، وآخره : « أنشد السيرافي قال : أنشدنا أبو بكر بن دريد :

إذ ذهب القوم الكرام ليسى »

أما المجلد الثاني فيشمل ثلاثة أجزاء : الثالث والرابع ، والخامس . وأوله :

« مع زيد ، وجئتُ ، وما أشبه ذلك . وأنشد سيبويه للراعى :

ريشى منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما

وآخره باب التصغير . وآخره باب التصغير ، ويتلوه فى الجزء الذى بعده باب النسب . وقد كتب هذا المجلد بخط نسخي ، وعدد أوراقه ٤٠١ ، وعليه تملُّك ووقف لمحمد محمود ابن التلاميذ : العلامة الشنقيطي المرموز لمكتبته بـ (ش) فى دار الكتب المصريّة .

أما المجلد الثالث فيبدأ بباب الوقف حتى آخر ، ومضى أنّه الجزء السادس من نسخة المكتبة الأزهريّة ، وتاريخ نسخه سنة ٨٧٣هـ وصدِّر بفهرس لأبوابه كأنّه من خط العلامة أحمد تيمور .

* * *

٥ - نسخة فاس ، ورمزها : ف .

وتقع فى مجلد واحد ، ومنها فى مركز البحث العلمى مصورةٌ برقم ٥٦٨ .

ويبدأ هذا المجلد من أول الشرح ، وآخره باب الفاعل ، وعدد أوراقه ١٢٧ ورقة ، وخطها نسخى .

* * *

٦ - نسخة الأسكوريال ، ورمزها : ك .

منها مصورة فى مركز البحث العلمى بالجامعة ، ورقمها ٨٠٦ ، والمحفوظ منها مجلدٌ وحيدٌ ، ويبدأ من بيت ابن مالك فى باب الوقف :

وحذفُ يا المنقوص ذى التنوين ما   لم يُنصب أولى من ثُبوتٍ فاعلما

وهو فى غاية الجودة ، وكتب بخط أندلسى ، وعدد أوراقه ١٦٦ ورقه ، ويرجع تاريخ نسخه إلى سنة ٧٧١ هـ فى حياة الشاطبى .